

Distr.: GENERAL

ECA-NA/ICE/XXVIII/5
February 2013

ARABIC
Original: FRENCH/ENGLISH



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرياض، المغرب

26 شباط/فبراير – 1 آذار/مارس 2013

حصيلة أنشطة المكتب آذار/مارس 2012 – شباط/فبراير 2013

Distr.: GENERAL

ECA-NA/ICE/XXVIII/5

February 2013

ARABIC

Original: FRENCH/ENGLISH



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية

الرباط، المغرب

26 شباط/ فبراير – 1 آذار/ مارس 2013

حصيلة أنشطة المكتب

آذار/مارس 2012 – شباط/فبراير 2013

الفهرس

1. تمهيد 1
2. الإنجازات الرئيسية لبرنامج العمل خلال عام 2012 2
10. المبادرات الخاصة والتفاعلات مع أقسام المقر والشركاء الآخرين 10
12. مدى تنفيذ توصيات الاجتماع السابع والعشرين للجنة الحكومية الدولية للخبراء 12
15. التحديات والدروس المستخلصة والآفاق لعام 2013 15
17. المرفق: قائمة اجتماعات المكتب خلال سنة 2013 17

حصيلة أنشطة المكتب - آذار/مارس 2012 - شباط/فبراير 2013

I. تمهيد

1. يندرج إنجاز أنشطة سنة 2012 في إطار برنامج عمل المكتب 2012-2013، والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الفرعي السابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا المعنون "دعم الأنشطة دون الإقليمية للتنمية". ويغطي هذا البرنامج دول المنطقة الفرعية السبع : الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وموريتانيا والسودان وتونس. ودرست الدورة الخامسة والعشرون للجنة الحكومية الدولية للخبراء، التي نظمها مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا ما بين 16 و 19 مارس 2010 بالرباط، الإطار الاستراتيجي للبرنامج الذي اعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، المنعقد في ليلونكوي، مالاوي، ما بين 25 و 30 مارس 2010. وأخيراً، درست الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإطار ووافقت على تنفيذه من طرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التي كلفت بإنجاز البرنامج الرابع عشر المعنون "التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإفريقيا" والذي يمثل واحداً من المكونات الإقليمية لخطة برنامج الفترة 2012-2013.

2. وقد أنجزت الأنشطة التي تمت في 2012 وكذا النتائج المتفرعة عنها بتشاور وتعاون مع الدول الأعضاء والهيئات التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا والمكاتب الإقليمية الفرعية الأخرى للمجموعات الإقليمية الاقتصادية، ومنها اتحاد المغرب العربي، وشركاء آخرين.

3. ويتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج العمل في "تعزيز قدرات الدول الأعضاء من أجل تحقيق التكامل الإقليمي من خلال إيلاء أهمية مركزة للأولويات الخاصة بالمنطقة الفرعية بشمال إفريقيا، وذلك في إطار السياق العام لبرنامج "تبياد" وأهداف التنمية المعتمدة دولياً، ولاسيما منها أهداف الألفية للتنمية".

4. ويتطلب تنفيذ هذا الهدف تحقيق ثلاثة نتائج أساسية : (أ) تعزيز قدرات إدارات الدول الأعضاء، والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، والمنظمات الأخرى الحكومية الدولية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات وبرامج الاقتصاد الكلي والبرامج القطاعية المنسجمة بهدف الاستجابة للأولويات الرئيسية المتصلة بتنمية المنطقة الفرعية بشمال إفريقيا. ويتعلق الأمر بمرافقة الدول الأعضاء في صياغة الاستراتيجيات والخطط التوجيهية بشكل مشترك في المجالات ذات الأولوية ؛ (ب) تعزيز قدرات اتحاد المغرب العربي لتنفيذ البرامج متعددة السنوات من خلال تحسين الشراكات مع الأطراف المعنية الرئيسية، ومنها بشكل خاص المنظمات الحكومية الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة، البنك الإفريقي

للتنمية وأمانة "النيباد"، بالنظر لعدد الأنشطة والبرامج والمشاريع المنجزة بشكل مشترك مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية والشركاء الآخرين، والمنجزة على مستويات المنطقة الفرعية وعلى مستوى الدول ؛ (ج) إنشاء شبكة موسعة للمعلومات والمعرفة مع الشركاء الرئيسيين المشاركين في جهود التنمية دون الإقليمية، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني واتحاد المغرب العربي ووكالات الأمم المتحدة، بغية تحقيق هدف دقيق يتمثل في الزيادة من الممارسات المشتركة التي تتدرج في هيكل تبادل المعارف الذي أنشأه مكتب المنطقة الفرعية بشمال إفريقيا.

5. ويقدم هذا التقرير عرضاً لنتائج عمل المكتب ما بين مارس 2012 وفبراير 2013 (الجزء الثاني)، مع وصف للمبادرات الخاصة قيد الاستعراض خلال هذه الفترة (الجزء الثالث)، ومدى تنفيذ توصيات الاجتماع السابع والعشرين للجنة الحكومية الدولية للخبراء (الجزء الرابع). وفي الاستنتاجات، يحلل الجزء الأخير من هذا التقرير الدروس المستخلصة من تنفيذ برنامج العمل للفترة قيد الاستعراض مع عرض بعض الآفاق المستقبلية.

II. الإنجازات الرئيسية لبرنامج العمل خلال عام 2012

6. لقد تم إنجاز الأنشطة المدرجة في برنامج عمل المكتب بهدف الخروج بنتائج حسب المحاور ذات الأولوية التي حددها الإطار الاستراتيجي 2012-2013، وخطة الأعمال 2010-2012 للجنة الاقتصادية لإفريقيا وبرنامج التعاون متعدد السنوات 2010-2012 المشترك مع اتحاد المغرب العربي.

7. وقد ساهمت التوصيات الصادرة عن اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية للخبراء وكذا مساهمات الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي وشركاء آخرين كذلك في التمهيد لإطار تدخل المكتب طيلة الفترة قيد الاستعراض.

8. وحتى شهر يناير 2013، وصل معدل إنجاز برنامج العمل لفترة السنتين 2012-2013 إلى 51% ويتوقع أن يرتفع إلى 75% مع نهاية الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الحكومية الدولية للخبراء، بهدف تنفيذ كل الأنشطة المدرجة في برنامج العمل حتى نهاية 2013، والاستجابة في الوقت ذاته إلى الطلبات الخاصة الصادرة عن الدول الأعضاء.

النتيجة الرئيسية الأولى

تحسين قدرات الدول الأعضاء، واتحاد المغرب العربي، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الماكرو اقتصادية والقطاعية لمعالجة أولويات التكامل دون الإقليمي في شمال إفريقيا.

9. وقد ساهم المكتب، من خلال أنشطته، في الرفع من قدرات الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي في مجالات التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتشغيل الشباب، والاقتصاد الأخضر، والأمن الغذائي، والتكامل المالي، والانتقال الطاقوي، وقضايا النوع الاجتماعي والحكمة التشاركية، وكلها مواضيع أصبحت تكتسي أهمية متزايدة بالنسبة للمنطقة الفرعية.

10. وإلى جانب تعزيز التزام الدول بمبادئ التنمية المستدامة وأولويتها، ساهم عمل المكتب في بناء التوافق والوصول إلى مواقف وتوصيات ملموسة للنهوض بالتكامل الحقيقي القائم على التنمية المستدامة بأركانها الثلاثة، بما فيها البعد الإنساني.

11. ولمعالجة العوامل الهيكلية بشكل أفضل، والتي تمثل عوائق أمام التحول الهيكلي لاقتصادات شمال إفريقيا بشكل خاص، اعتمدت الدول الأعضاء توصيات جديدة ينبغي تنفيذها بشكل أوسع على المستويين الوطني والإقليمي مع شركائها، بما فيهم مكتب شمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا. ويشمل ذلك استراتيجيات وتوصيات تتصل بما يلي : إطلاق طاقات شمال إفريقيا كقطب إقليمي للنمو بإفريقيا، وتعزيز الحماية الاجتماعية بشمال إفريقيا، وتشجيع المساواة بين الجنسين، والنهوض بالتكامل المالي والحكمة الإقليمية، والاستفادة من القدرات التجارية داخل المنطقة لتحقيق النمو، إلخ.

12. وفي مجال التنمية المستدامة، ساهم المكتب في إعداد الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الفنيين واتحاد المغرب العربي لمؤتمر ريو 20+. وأفضى ذلك إلى : (1) صياغة تقرير إقليمي حول التقدم المحرز في مجال تنفيذ التنمية المستدامة، (2) تنظيم اجتماعات استشارية وأخرى لفرق الخبراء قصد تحديد المواضيع والتوقعات ذات الأولوية في شمال إفريقيا في أفق ريو 20+ والتي تمتصينها في توافق إفريقيا الموجه لمؤتمر ريو 20+. وفي مجال تغير المناخ بشكل خاص، ساهم المكتب، بالتعاون مع المركز الإفريقي للسياسات المناخية واتحاد المغرب العربي، في إنشاء إطار دون إقليمي للعمل والتعاون، سيستخدم كأداة توجيهية لصياغة استراتيجية التكيف مع تغير المناخ في المغرب العربي.

13. وخلال سنة 2012، واصل المكتب تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء من خلال البعثات الاستشارية الفنية والمباشرة، ولكن كذلك من خلال عمله مع الفرق القطرية للأمم المتحدة في الدول الأعضاء السبع. وفي هذا الإطار، زار المكتب الجزائر وموريتانيا بطلب من هذين البلدين العضوين. ففي موريتانيا، قدم المكتب المساعدة الفنية من خلال إنجاز دراسة جدوى حول مكاتب التشغيل بموريتانيا. وانطلاقاً من تشخيص البيانات المتواجدة، اقترحت الدراسة إطاراً قانونياً متكاملًا من أجل إنشاء وتسيير وكالات التشغيل الخاصة بشكل فعال. وحددت الدراسة، بشكل خاص، الوضع القائم وكذا المهام العامة والدقيقة لوكالات التشغيل، وقدمت إطاراً مؤسسياً منسجماً ومتكيفاً مع خصوصيات سوق الشغل الموريتانية. كما تمت صياغة أداة قانونية أرفقت بالتقرير الذي أعد عن الدراسة، تسهلاً لتجسيد الهياكل الجديدة بشكل سريع. وقد كانت لوزارة التشغيل الموريتانية ردود طيبة على ذلك، ووافق مكتب المنطقة الفرعية بشمال إفريقيا على تنظيم مهمة لتقديم نتائج تقرير الدراسة خلال الست أشهر الأولى من 2013، لتسهيل لامتلاك أصحاب المصلحة الوطنيين للإطار المقترح الجديد.

14. وبالجزائر، قدم المكتب المشورة الفنية لمنظمات "تبني"، وهي منظمات من المجتمع المدني الجزائري التي تعمل لتحسين الحوكمة بالجزائر، وذلك بمدها بمداخلات حول إعداد التقرير الاستشاري "الجزائر 2020"، وتقاسم تجارب دول أخرى في المنطقة الفرعية وعبر القارة معها. ولابد كذلك من مرافقة التحولات الديمقراطية في شمال إفريقيا من خلال تعزيز المجتمع المدني كفاعل ينبغي أن يشارك بشكل كامل في التفكير في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد نُشر التقرير النهائي في 26 يناير 2013.

15. كما تعاون المكتب مع لجنة الأمم المتحدة لأوروبا للقيام باستعراض الأداء البيئي بطلب من المغرب. ولا يزال هذا الاستعراض جارياً. ويعتبر استعراض الأداء البيئي أداة استراتيجية أساسية بالنسبة للمغرب الذي اعتمد مؤخرًا ميثاقاً وطنياً للبيئة والتنمية المستدامة. وسينفذ هذا الميثاق من خلال إطار قانوني (2011) وإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (2012)، بالإضافة إلى استراتيجية وطنية للبيئة. وسيقدم استعراض الأداء البيئي تشخيصاً دقيقاً تستهدي به استراتيجيات التنمية في المستقبل. كما سيكون نقطة انطلاق لتكوين خبرة جديدة داخل المكتب دون الإقليمي بشمال إفريقيا، تُستخدم للاستجابة للطلبات في المستقبل، حيث ستشجع الدول على الشروع في عملية استعراض الأداء البيئي.

16. وواصل المكتب تسهيل أنشطة التعاون المشترك بين المغرب وموريتانيا خلال الفترة قيد الاستعراض، وسهل الاتصالات بين مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في موريتانيا والمندوبية السامية للتخطيط بالمغرب لكي تساعد هذه الأخيرة وزارة التخطيط الموريتانية في جهودها لبناء

مصنوفة متكاملة للحساب الاجتماعي. وقد تم تنظيم بعثة تمهيدية بالفعل، وستظهر نتائج هذه المساعدة الفنية خلال عام 2013. وتعتبر مصنوفة الحساب الاجتماعي أداة أساسية بالنسبة لمتخذي القرار في مجال التوقعات والتحليل المتصل بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للسياسات العمومية في موريتانيا.

17. وبتعاون مع قسم الإحصائيات التابع للأمم المتحدة والوكالة الأوربية للبيئة، نظم المكتب أوراها استشارية وتدريبية بشأن الإحصائيات والحسابات في مجال الماء، وقد تم اختيار المغرب بهذه المناسبة لتنفيذ النظام المقترح للإحصائيات الخاصة بالمياه على المستوى الوطني وكمرحلة نموذجية. وتمثل إحصائيات وحساب المياه المجال الأكثر تحديا بالنسبة لشمال إفريقيا، نظرا لأن المنطقة تعاني من نقص في الموارد المائية (أقل من 1000 م³/فرد/سنة، باستثناء موريتانيا والسودان). ويعتبر هذا الوضع وضعا حرجا بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يعتبر قطاعا أساسيا لأنه يستعمل حوالي 85% من المياه المتوفرة، وكذلك بالنظر للتزايد السريع للطلب من قطاعات أخرى غير الزراعة. ونظرا لهشاشة المنطقة إزاء تغير المناخ، قد يتفاقم هذا العجز في المستقبل إذا لم يتم تنفيذ سياسات مناسبة ومتكاملة.

18. وقد ساهم المكتب، من خلال عقد ثلاث اجتماعات لفريق الخبراء، في صياغة سياسات تخص عددا من المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء، منها : تعزيز الحماية الاجتماعية في شمال إفريقيا، تشجيع التكامل المالي والحكومة الإقليمية، تحديد أولويات شمال إفريقيا لتقديمها لمؤتمر ريو 20+، وتعبئة الفاعلين الإقليميين من أجل تحقيق التكامل الإقليمي بالمغرب العربي.

19. ولقد ساعدت الوثائق البرلمانية ووثائق دعم أخرى، وكذا التظاهرات التي نظمت خلال اجتماع اللجنة الحكومية الدولية للخبراء، من التوعية بوضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الفرعية، ومعالجة أهم تحديات التنمية التي تواجهها شمال إفريقيا، وبشكل خاص تلك التي تم التأكيد عليها من جديد. وقد قدمت هذه المنصة فرصة للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لمناقشة خيارات السياسات والاستراتيجيات. ومنح الاجتماع السابع والعشرون للجنة الحكومية الدولية للخبراء فرصة للدول الأعضاء للاتفاق حول ضرورة تنفيذ إجراءات أساسية لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، ولتحسين تكامل اقتصاداتها. وتشمل تلك الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر : (1) اعتماد مقاربة ناجعة لسياسة الحماية الاجتماعية تشمل مفهوم الإنصاف، وتكون أكثر فعالية في استهداف المستفيدين، ومعالجة حاجات المجموعات الهشة على الوجه المناسب، وإنشاء مؤسسات لامركزية أو تعزيز قدرات المؤسسات المتواجدة ؛ (2) وضع نظم إحصائية لجمع البيانات بشكل غير مركزي وإدارة بيانات تمكن من اتخاذ القرارات بشكل أدق، وإعداد بيانات وصفية أكثر اتساقا من أجل مقارنة أفضل، لاسيما بالنسبة لمكافحة الفقر، والفوارق بين الجنسين، والاستثمارات المحلية، والاستهداف الأفضل لنظم الحماية الاجتماعية ؛ (3) تشجيع توزيع أفضل للدخل وتقليص الفوارق، من خلال تخصيص أفضل

لموارد الميزانية وتحسين جودة النفقات العمومية بشكل خاص ؛ (4) إنشاء وتعزيز ثقافة التقييم والتتبع للسياسات العمومية وتشجيع مقاربة قائمة على النتائج في سياق تحسين الحكامة ؛ (5) التسريع بتنفيذ الاستراتيجية الفلاحية المغربية في أفق 2030، وخطة العمل الخاصة بها، وكذا البرنامج الإقليمي الفرعي لمكافحة التصحر ؛ (6) تعزيز التناغم بين السياسات الزراعية والبيئية وإدماج المخاطر المتصلة بالبيئة في استراتيجيات الأمن الغذائي ؛ (7) إعداد رؤية استشرافية لتشجيع الاقتصاد الأخضر في شمال إفريقيا مع الأخذ بالخصوصيات والحاجات الوطنية بالاعتبار.

20. وكما تظهر ذلك عملية التقييم التي يقوم بها المكتب بشكل منتظم، أعرب جميع المشاركين في الاجتماعات المختلفة عن رضاهم عن التنظيم وسداد ونتائج الاجتماعات/الأنشطة التي ينظمها المكتب. كما أنهم أشاروا إلى أن الاجتماعات استجابت للعديد من الأسئلة التي أثارت الأطراف المشاركة، وساعدت على الوصول إلى التوافق حول الاستراتيجيات والسياسات التي ينبغي تنفيذها.

21. لقد أظهرت الردود على استبيانات التقييم أن الأنشطة المقيمة كانت مثيرة للرضى بشكل كبير وعلى مستوى عال : أعرب 90% من المشاركين عن كامل رضاهم (10/9) عن عمل المكتب في مجال بناء القدرات. كما بعث العديد من أصحاب المصلحة والشركاء برسائل عدة تفر بعمل المكتب وموظفيه.

22. بالإضافة إلى ذلك، بعثت الدول الأعضاء بردود إيجابية جدا بخصوص البعثات الاستشارية المنظمة حتى الآن لاسيما من طرف المغرب والجزائر وموريتانيا.

النتيجة الرئيسية الثانية

مزيد من التعزيز لقدرات اتحاد المغرب العربي لتنفيذ البرامج متعددة السنوات من خلال تحسين الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما فيهم المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الإفريقي للتنمية، وأمانة برنامج نيباد

23. لقد زاد المكتب الفرعي لشمال إفريقيا من حصة الأنشطة المشتركة المتصلة بالإنجاز الشامل خلال سنة 2012. وقد تحسنت الشراكة مع اتحاد المغرب العربي لحد كبير، وكذا الشراكة بين اتحاد المغرب العربي والمؤسسات الإقليمية الأخرى. حيث تم تنظيم العديد من الأنشطة المشتركة في سياق البرنامج متعدد السنوات 2010-2012، من بينها : ورشة حول تشريعات الفضاء الإلكتروني في شمال إفريقيا، واجتماع لفريق الخبراء حول التكامل المالي والحكامة الإقليمية في شمال إفريقيا، واجتماع لفريق الخبراء حول وضع الحماية الاجتماعية بشمال إفريقيا على ضوء القضايا الديموغرافية

الجارية، واجتماع لفريق الخبراء حول مؤتمر ريو +20، وورشة لوسائل الإعلام الإقليمية حول تقرير الحكامة في إفريقيا (التقرير الثالث). كما شارك مسؤولو اتحاد المغرب العربي بشكل نشط في أشغال المكتب، بما في ذلك اجتماع اللجنة الحكومية الدولية للخبراء، والذي عقد جلسة حول التكامل الإقليمي مع التركيز على التجارة البينية داخل الإقليم، وتقييم الإمكانيات التجارية في دول المغرب العربي.

24. وواصل المكتب الإقليمي لشمال إفريقيا جهوده لإنشاء آلية استشارية وتفعيلها. وتشمل هذه الآلية الفاعلين الإقليميين الرئيسيين المشاركين في عملية التكامل. وفي هذا المجال، نظم المكتب اجتماعا استشاريا مهما حول التكامل الإقليمي والذي جذب المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وأمانة اتحاد المغرب العربي. ومثل الاجتماع فرصة مهمة لزيادة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في اتحاد المغرب العربي لإعادة إطلاق العملية ومساعدتهم على الخروج برؤية مشتركة حول تحديات التنمية في المنطقة الفرعية. كما ساهم الاجتماع في بناء التوافق حول مجالات التدخل ذات الأولوية بين أهم الفاعلين غير الحكوميين للعمل في اتجاه إنشاء منطقة مغربية متكاملة. وستكون نتائج هذا التبادل الغني بمثابة أداة للمناصرة موجهة لمتخذي القرار، وكذا منصة مرجعية للشركاء الذين يدعمون عملية الاندماج الإقليمي. وستقدم الصيغة الموحدة للتقرير للدول الأعضاء من خلال القنوات المؤسسية للمكتب الإفريقي لشمال إفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا والأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على حد سواء، ثم يوزع على الشركاء الآخرين بما فيهم وكالات الأمم المتحدة.

25. كما سهل المكتب مشاركة اتحاد المغرب العربي في العديد من الأحداث الرئيسية التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا على مستوى المقر، ولاسيما الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لإفريقيا، والمنتدى الإفريقي الثامن للتنمية بشأن تدبير وتعبئة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الإفريقية. كما سهل المكتب مشاركة اتحاد المغرب العربي في تحضير منطقة شمال إفريقيا لمؤتمر ريو +20.

النتيجة الرئيسية الثالثة

المعلومات المعززة والربط الشبكي المعرفي مع أصحاب المصلحة المشاركين في الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية، بما فيهم الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة واتحاد المغرب العربي.

26. وقد عزز المكتب أيضا شبكته المكونة من الباحثين والأكاديميين والمؤسسات العاملة في مجال التجارة الدولية والنمو والتكامل الإقليمي. كما ساهمت الندوة المتوسطة الاقتصادية — التي يشارك بها المكتب سنويا في تبادل المعارف وإعطاء فهم أفضل للقضايا الاقتصادية التي تهم المنطقة. وبناءً على توصية الدول الأعضاء بالمكتب دون الإقليمي لشمال إفريقيا، أصبحت هذه الندوة حدثا سنويا وملتقى للخبراء البارزين المهتمين بمجال تنمية المناطق دون الإقليمية وتفاعلاتها مع المناطق دون الإقليمية الأخرى. وركزت ندوة عام 2012 على موضوع: التجارة في بلدان البحر الأبيض المتوسط في سياق التحولات السياسية الراهنة: المشاكل والوعود". ونُظمت دورة استثنائية بشأن غرب أفريقيا من قبل رئيس منظمة التجارة العالمية بجامعة الشيخ عنتر ديوب. وقد ساهمت هذه الندوة أيضا في تعزيز العلاقات بين الأوساط الأكاديمية والأكاديميين الشمال أفريقيين أنفسهم. ونتيجة لذلك، أصبحت شبكة الخبراء التي أنشئت خلال الاجتماعات السابقة للندوة — ذات أهمية أكبر. كما يشارك أعضاء هذه الشبكة في أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بصفتهم أشخاصا مرجعيين وخبراء واستشاريين أو نظراء مراجعين.

27. وقد تم إنشاء ثلاث شبكات جديدة كجزء من قاعدة معارف تابعة للمكتب دون الإقليمي: واحدة مكرسة لتعزيز الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا، والثانية تخص الحماية الاجتماعية والثالثة معنية بتعزيز التكامل المالي في نفس المنطقة. تعتبر جماعات الممارسين هذه بمثابة أداة لتبادل المعلومات والأفكار بين الأعضاء، أي خبراء الطاقة المتجددة من جهة، والممارسين وخبراء التعاون الإقليمي المالي للتنمية من جهة أخرى. كما تُعتبر هذه القواعد أيضا بمثابة أداة لنشر عدد من التقارير والمواد المعرفية التي يصدرها المكتب. وعلاوة على ذلك، اغتتم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا فرصة انعقاد هذه الندوة وبعض اجتماعات فرق الخبراء ليحيط المشاركين علما بمضمون المنصة وكذا توسيع استخدامها كأساس لتبادل ثنائي بين المكتب التابع لجنة الأمم المتحدة لإفريقيا وجميع مكوناتها.

28. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهم المكتب بانتظام في أنشطة فرق الأمم المتحدة القطرية في المغرب ومصر وتونس، مما عزز شبكة هذا المكتب وزاد نسبة متابعيه وبالتالي نسبة تأثيره على الصعيد القطري. وشارك المكتب في تونس بوضع الخطوات الأولية التي تهدف إلى إعداد وتعبئة

المسؤولين في البلد و فرق الأمم المتحدة القطرية وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة الممتدة ما بين 2015 و 2019. وتمثلت أهداف حلقة العمل - التي عقدت لمدة ثلاث أيام - في تحديد وتقييم القدرات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة (سواء البرامجية وغير البرامجية)، وكذا الاحتياجات الأساسية في البلاد والمجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تؤثر فيها. وانتهاز المكتب هذه الفرصة أيضا لتأكيد التزامات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع خبرتها التقنية، وكذا المزايا النسبية في مجال الدعوة إلى المعرفة وتوليد القدرات، رهن إشارة الفريق القطري للأمم المتحدة.

29. وعلى وجه الخصوص، حدد المكتب عدة مجالات مواضيعية يمكن للأمم المتحدة التدخل فيها. ففي المغرب، يعمل المكتب بشكل وثيق مع فرق مواضيعية تابعة للأمم المتحدة (الشباب، الهجرة، الاعتبارات الجنسية، الحكامة، الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها) بهدف تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة وجلب خبرتها الإقليمية للربط الشبكي وتبادل الخبرات وبناء توافق في الآراء على المستوى دون الإقليمي

30. وعلاوة على ذلك، يعتبر المكتب جزءاً من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مابعد 2014، كما يعمل بشكل وثيق مع الصندوق العربي وصندوق الأمم المتحدة الإقليمي العربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية وجامعة الدول العربية ضمن اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات. كما يقوم المكتب بمساعدة دول شمال أفريقيا وذلك بالتعاون الوثيق مع الفريق الوطني للأمم المتحدة لتقييم وطني للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتتمثل النتائج المتوقعة للجنة التوجيهية في تنسيق الأنشطة المقررة في إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما بعد 2014 وكذا الإعداد للمؤتمر الإقليمي بشأن السكان. وقد تم التقييم الوطني لتنفيذ خطة عمل المؤتمر من خلال استبيان موحد. وكُلف المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بمساعدة ومتابعة العملية مع الدول الأفريقية الشمالية الأربع.

31. وقد سعى المكتب أيضا إلى مراجعة وتجديد إصلاح المرصد المتعلق بالتكامل الإقليمي بأفريقيا وتم وضع خطة استراتيجية لهذه الغاية، في حين يبقى تطوير محتواها في طور الإنجاز.

32. وساهمت الأنشطة المنجزة خلال عام 2012 في تعزيز المعلومات والربط الشبكي المعرفي مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة واتحاد المغرب العربي على النحو الموصى به ضمن خطة عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2012.

III. المبادرات الخاصة والتفاعلات مع أقسام المقر والشركاء الآخرين

تنفيذ البرنامج الخاص ب الآليات المجددة لتمويل الطاقات المتجددة في شمال إفريقيا

33. يندرج المشروع الخاص بالآليات المجددة لتمويل الطاقات المتجددة في شمال إفريقيا وبشكل مناسب في أهداف مبادرة الأمم المتحدة "الطاقات المتجددة للجميع"، والتي تهدف إلى الزيادة في استخدام الطاقات المتجددة عبر العالم بنسبة 30%. وقد مكن المشروع حتى الوقت الراهن من الوقوف على الوضع القائم للطاقات المتجددة في شمال إفريقيا، واقتراح مجموعة من الممارسات الجيدة في مجال تمويلها، على أساس تحليل معمق لإشكالية تمويل هذا القطاع والحاجات المتصلة به بالنظر للسياسات الجاري تطبيقها والدروس المستخلصة من التجارب الدولية وتجارب المنطقة الفرعية.

34. وقد نظم المكتب في هذا الإطار اجتماعا للخبراء حول موضوع الآليات المجددة لتمويل الطاقات المتجددة بشمال إفريقيا (تونس، 3-5 أكتوبر 2012). وقد مكن الاجتماع من تحديد الحواجز الرئيسية التي تحد من توسيع هذه التكنولوجيات، لاسيما منها تلك المتصلة بالتمويل والتعاون. كما مكن الاجتماع من تحليل المعوقات التي تحد من مشاركة القطاع الخاص والقطاع البنكي في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة. وخرج الاجتماع بتوصيات لزيادة التمويل ووضع آليات للتمويل والشراكات على أساس أفضل الممارسات المتوفرة. كما تم التأكيد على دور التكامل الإقليمي في مجال تنمية الطاقات المتجددة في شمال إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تكتسي المواءمة بين السياسات والأطر القانونية وكذا صياغة استراتيجية مغربية لتنمية الطاقات المتجددة طابع الأولوية.

35. وقد ركزت أنشطة المشروع على التناغم بين مختلف المبادرات التي ينفذها الشركاء، بغية الاستفادة من التجارب وتوفير قاعدة للمعارف الخاصة بالسياسات والتدابير (المؤسسية والفنية والتقنية والمالية) المنفذة في الدول للفاعلين الوطنيين والإقليميين. ولمواصلة وتوسيع تقاسم المعلومات والمعارف، تم إنشاء مجموعة من الممارسات تتصل بتشجيع الطاقات المتجددة بشمال إفريقيا بمناسبة اجتماع الخبراء حول الآليات المجددة لتمويل الطاقات المتجددة. وقد مكن ذلك من تجميع الكفاءات المختلفة من القطاع العام والقطاع الخاص وأوساط الجمعيات حول الرهانات المتصلة بتمويل تنمية الطاقات المتجددة بشمال إفريقيا. ويتوقع أن تلعب شبكة الخبراء هذه دورا نشطا في إعداد آخر الأنشطة للمشروع والتي تنصب على صياغة وثيقة للاستراتيجية الطاقية الإقليمية المستدامة وتهدف إلى تشجيع الطاقات المتجددة بشمال إفريقيا، من خلال تعزيز التعاون والتكامل الطاقوي الإقليمي.

36. وستمثل هذه الوثيقة إطارا مرجعيا لصياغة الاستراتيجية المغربية لتنمية الطاقات المتجددة، كما أوصى بذلك مجلس وزراء الطاقة والمعادن (الرباط، نونبر 2010).

أخذ البعد الإقليمي بالاعتبار في السياسات الوطنية

37. قدم المكتب الدعم للقسم المكلف بالتكامل الإقليمي لجمع البيانات وإنجاز المقابلات الضرورية لصياغة دراسة حول أخذ البعد الإقليمي في السياسات الوطنية بإفريقيا بالاعتبار، وذلك في ثلاثة بلدان من المنطقة الفرعية. ونظم المكتب مجموعة من البعثات في هذا الإطار بالجزائر والمغرب وتونس.

38. كما قام القسم المكلف بالتكامل بصياغة تقرير حول هذا الموضوع سيكون متاحا في المستقبل القريب.

39. وقد مكنت المهام المنجزة بشمال إفريقيا من الخروج بمجموعة من الدروس المهمة. إذ أكد المسؤولون الوطنيون الذين التقينا بهم على ضرورة الاندماج الإقليمي بشمال إفريقيا كاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي وقدرات الدول على إنشاء فرص العمل.

40. وبشكل خاص، ترى الجزائر أن عملية الاندماج الإقليمي تمثل وسيلة لتحقيق هدف مزدوج : بناء مغرب عربي قوي وإتمام الاندماج القاري. وإلى جانب الاندماج المغاربي، انضمت الجزائر إلى منطقة التبادل الحر للجامعة العربية. بيد أنه، ولبعض الأسباب المتصلة إما بضعف تنوع النسيج الاقتصادي الجزائري (حيث تهيمن عليه المحروقات بدرجة كبيرة)، أو بالتفكك الذي عرفه النسيج الاقتصادي، فإن الجزائر تتعامل مع عملية التحرير التجاري بالكثير من الحذر. وبالرغم من إدراكها للمزايا المحتملة لمزيد من الاندماج الإقليمي، فإن الجزائر تؤكد كذلك على ضرورة تأهيل نسيجها الاقتصادي قبل التفكير في انفتاح اقتصادي قوي. ويفضي ذلك إلى قوائم تستثني منتجات مهمة ترد في إطار ما تتفاوض عليه الجزائر من اتفاقيات تجارية.

41. وبالمغرب، أكد المسؤولون الذين التقى بهم المكتب على أهمية الشراكات الإقليمية والثنائية بالنسبة للمملكة المغربية، بالنظر لموقع البلد الاستراتيجي كنقطة تلاقي بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط. ويعتبر المغرب التكامل الإقليمي والاتفاقيات التجارية المتصلة به مكونا أساسيا لاستراتيجيته للنمو وتنويع الاقتصاد. وقد أصبح التكامل الاقتصادي بشكل خاص هدفا مدرجا في دستور المغرب. كما بدأ يهتم المغرب بشكل متزايد منذ بضع سنوات بإفريقيا جنوب الصحراء بالنظر لآفاق النمو التي تكمن في جزء من القارة، وبالنظر إلى الإشارات التي تبين حدود الفرص التي تتيحها السوق الأوروبية حتى الوقت الراهن. وتندرج الاتفاقيات التجارية المتعددة الحالية القائمة أو قيد التفاوض في إطار هذه الرؤية الاستراتيجية التي تهدف إلى جعل المغرب منصة للمبادلات التجارية وتنمية الخدمات، ولاسيما في مجال الاستثمارات والنقل والخدمات اللوجيستكية.

42. وتعرب تونس عن استعداد مسبق كبير إزاء عملية الاندماج بشكل عام، ونماذج تحرير التجارة بشكل خاص. ويدل على ذلك تعدد الاتفاقيات أو مشاريع اتفاق التبادل الحر التي انضمت إليها تونس. لكن العدد الكبير الملاحظ في الإجراءات الثنائية يترجم اهتمام البلد بتوسيع مجال الشراكة وغياب أو ضعف التقدم المحرز في تحقيق أهداف اتحاد المغرب العربي، وأهداف س-ص، ومنطقة التبادل الحر للجامعة العربية في مجال المبادلات التجارية على حد سواء. وبالإضافة إلى المشاكل الخاصة بعمل اتحاد المغرب العربي، يبدو من المناسب تحليل أسباب عدم تنفيذ أو التنفيذ الجزئي لمختلف الاتفاقيات التجارية، لتقديم الردود المناسبة عليها.

43. وفيما يخص عملية التكامل التي أطلقت في إطار اتحاد المغرب العربي، يشير المسؤولون الذين التقى بهم المكتب إلى اختلاف الرؤى بين الدول الأعضاء، حول ترتيب الأولويات أو مهل التنفيذ. حيث يركز المغرب - وكذا تونس - على تحرير التجارة والخدمات المتصلة بها (تسهيل النقل بين الدول، والخدمات اللوجستية، والسياحة)، لكن مع فترة أطول مقارنة بتونس، في حين تولي الجزائر الأولوية لإعداد سياسات قطاعية تخص الزراعة والبنى الأساسية على سبيل المثال.

IV. مدى تنفيذ توصيات الاجتماع السابع والعشرين للجنة الحكومية الدولية للخبراء

44. أطلق المكتب العديد من الأنشطة لتنفيذ توصيات الاجتماع السابع والعشرين للجنة الحكومية الدولية للخبراء. ونسجل بشكل خاص التوصيات الست التالية:

1. تقييم نظم الحماية الاجتماعية في شمال إفريقيا، وتحديد سبل تحسين نجاعتها ووسائل تحسين تمويلها ؛

أنجز المكتب نشاطين للاستجابة لهذا الطلب : دراسة حول الوضع الراهن لنظم الحماية الاجتماعية بشمال إفريقيا مثلت قاعدة للمناقشات التي دارت خلال اجتماع الخبراء حول وضع الحماية الاجتماعية بشمال إفريقيا على ضوء الرهانات الديموغرافية الحالية. وقد وقفت الدراسة على وضع الحماية الاجتماعية في الدول السبع وقدمت اقتراحات لوضع آليات حقيقية لحماية اجتماعية لفائدة السكان. وينبغي تعميم هذه الآليات وتوسيعها لتشمل جميع المواطنين ولاسيما منهم الفئات الأكثر هشاشة، لكن ينبغي كذلك أن تتمكن ميزانية الدول من تحمل نفقاتها. ووافق خبراء الدول السبع الأعضاء والمشاركون من المنظمات الشريكة الحاضرين في الاجتماع، الذي نظم بشكل مشترك مع اتحاد المغرب العربي في إطار برنامج التعاون بين اللجنة الاقتصادية لإفريقيا واتحاد المغرب العربي، على الاقتراحات الواردة في التقرير، وطلبوا من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا دعم اتحاد المغرب العربي لمراجعة الاتفاقية الخاصة

بالتغطية الاجتماعية وتحديثها. وقد شرع المكتب في الإجراءات الضرورية لتعبئة الموارد لهذا الغرض.

2. تقييم أثر الأزمات على دول شمال إفريقيا مع الإشارة إلى الجوانب التي كان من الممكن أن يخفف التكامل الإقليمي من آثارها.

ويقترح التقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في 2012 والآفاق لعام 2013، الذي صدر في 2013، تحليلاً لأثار الأزمات في هذا السياق.

3. تعميق تحليل إمكانات شمال إفريقيا في مجال الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

نسق المكتب تحضير دراسة حول تنوع اقتصادات شمال إفريقيا وتطورها. وحللت الدراسة الأسباب الحاسمة الكامنة وراء ضعف تنوع اقتصادات المنطقة الفرعية، والعلاقات بين تطورهما والإنتاجية والنمو، ودور التكامل الإقليمي في عملية تطور اقتصادات شمال إفريقيا. وقدمت الدراسة اقتراحات حول آليات تسهيل تنوع وتطوير هذه الاقتصادات، وكذا الدور الذي يمكن أن يلعبه كل واحد من الفاعلين، ولاسيما منهم الدول. وسيقدم عرض لهذه الدراسة تليه مناقشات خلال اجتماع الخبراء حول تنوع اقتصادات شمال إفريقيا وتطورها. ومن جهة أخرى، أدرج المكتب تحليلاً على هذا الأساس في التقرير الاقتصادي والاجتماعي لعام 2012 والآفاق لعام 2013.

4. مواصلة تنفيذ البرنامج متعدد السنوات للدعم المقدم لاتحاد المغرب العربي كما هو مخطط، ومساعدة اتحاد المغرب العربي في عملية تفعيل منطقة التبادل الحر، ولاسيما من خلال إنجاز الدراسات الخاصة بأدوات وآليات التنفيذ والمراقبة، بما في ذلك أدوات المعادلة بين كلفة السوق الإقليمية وأرباحها وتمويل التكامل.

وقد واصل المكتب تنفيذ البرنامج متعدد السنوات لدعم اتحاد المغرب العربي وتنفيذ الأنشطة المدرجة لسنة 2012 في إطار هذا البرنامج. وقد أنجز تقييم لمدى تنفيذ البرنامج سيعرض على أعضاء الوفود للموافقة عليه خلال الاجتماع الثامن والعشرين للجنة الحكومية الدولية للخبراء.

وبالإضافة إلى هذا التقييم، قام المكتب، بطلب من الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، بإعداد ورقة تحليلية للظروف المثلى لتفعيل مشروع منطقة التبادل الحر المغاربية في سياق إعادة إطلاق عملية التكامل بإفريقيا. وقد انصبت هذه الورقة على اختيار الاستراتيجيات والمعايير

والأدوات التي من شأنها أن تمكن من إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة في آجال معقولة، بغية إبرام اتفاقيات تجارية على المدى المتوسط مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في القارة.

كما تم إنجاز دراسة أخرى حول إمكانيات التجارة بين دول شمال إفريقيا، استخدمت فيها أدوات التقييم الكمية وتحليل البيانات التطبيقية. وقد مكنت هذه الدراسة، من بين أمور أخرى، من تحديد حجم إمكانيات التبادل داخل المنطقة الفرعية، والوقوف على مجموعات المنتوجات التي من شأنها أن تعطي للتجارة البينية داخل الإقليم دفعة قوية، وكذا شروط إضفاء القيمة على هذه الإمكانيات، لتحقيق تحفيز أكثر للنمو والاستثمارات والتشغيل بالمنطقة الفرعية.

لقد نظم المكتب في يناير 2013 اجتماعا تشاوريا مع اتحاد المغرب العربي ومؤسساته والمنظمات التابعة له، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية بشمال إفريقيا حول آفاق التكامل المغاربي، في إطار السياق الاجتماعي السياسي الجديد بالمنطقة الفرعية. وقد مكن هذا الاجتماع من بناء توافق حول تحديات التنمية الراهنة بالمنطقة الفرعية والمجالات ذات الأولوية المتاحة لإعادة إطلاق عملية التكامل. وقد تم تضمين نتائج اللقاء في وثيقة موحدة يمكن أن تستخدم كأداة للمناصرة لدى متخذي القرار السياسي، وكمنصة لكل الشركاء الداعمين لعملية التكامل الإقليمي.

5. وضع آلية لتتبع توصيات الاجتماعات المنظمة من طرف المكتب.

قرر المكتب إعداد تقارير حول تنفيذ توصيات اللجنة الحكومية الدولية للخبراء ابتداء من الدورة الثامنة والعشرين. ويرافق هذه المبادرة طلب يوجه للدول الأعضاء (على شكل مراسلة) بغية تقديم مداخلات خلال اجتماع اللجنة حول التوصيات التي تم تنفيذها أو التي شرع في إنجازها. وينبغي أن تركز المداخلات، في كلتا الحالتين، على الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية، سواء اندرج ذلك الإجراء في المدى القصير، المتوسط أو البعيد.

6. تقديم مشروع الإطار الاستراتيجي 2014-2015 لمؤتمر الوزراء لاعتماد نهائي.

تم نقل المشروع لمؤتمر الوزراء مرفوقا بتقرير اللجنة الحكومية الدولية للخبراء لعام 2012.

V. التحديات والدروس المستخلصة والآفاق لعام 2013

في مجال تعزيز قدرات الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي

46. خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقى المكتب العديد من الردود الإيجابية من الزبناء، بما في ذلك من المغرب، البلد المضيف، وموريتانيا والجزائر. قد أقرت كذلك الفرق القطرية للأمم المتحدة بجهود المكتب وأعربت عن تقديرها لها، حيث أبرزت المشاركة النشطة لخبراء المكتب في عمل الأمم المتحدة، وجهود المكتب لضمان الحضور الدائم للبعد الإقليمي في عمل الأمم المتحدة في منطقة شمال إفريقيا.

47. وحسن المكتب من أنشطة التواصل والتوعية التي زادت بشكل كبير من بروز المكتب كفاعل وشريك ذي قيمة يمكن التعويل عليه، مما أعطى زخماً أكبر لمختلف أنشطته وتدخلاته، كما تدل على ذلك التغطية المحسنة والاستعراضات لأنشطة المكتب في البلد المقر وكذا في المنطقة الفرعية، وكذلك الاهتمام المتزايد والشراكة مع مجموعة التنمية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد المشاركين، غير المدعويين والذين يتحملون نفقاتهم بأنفسهم، بشكل كبير ومتواصل في الأنشطة والاجتماعات التي ينظمها المكتب، وأصبحت هذه المشاركة أكثر انتظاماً خلال الفترة قيد الاستعراض.

48. كما عزز المكتب جهوده للحفاظ على علاقة بناءة مع شركائه التقليديين، بما فيهم اتحاد المغرب العربي والدول الأعضاء، مع إنشاء علاقات جديدة تربطه بفاعلين آخرين في عملية التنمية الإقليمية. ويبرز التحليل الذي قمنا به لتفاعلات المكتب أن طبيعة مشاركة هؤلاء الفاعلين الجدد في عملية التكامل بشمال إفريقيا، لتحقيق تحول اجتماعي فعلي، تعتبر عنصراً أساسياً ومتزايد الأهمية لنجاح عمل الأمم المتحدة بشكل عام.

49. وتعزز عملية التكامل الإقليمي هذه المشاركة التي لم يتمكن عمل المكتب خلال الفترة قيد الاستعراض من المساهمة في تحسينها بشكل كافٍ. ويتمثل التحدي اليوم في إيجاد أفضل السبل لتحسين هذه المشاركات وضمان استمرارها خلال 2013 وما بعد.

قدرات اتحاد المغرب العربي وتنفيذ البرنامج متعدد السنوات

50. لازالت القدرات على مستوى الموارد البشرية تنقص أمانة اتحاد المغرب العربي للنهوض بعملها الصعب، كما تحتاج لموارد يمكن التوقع بها بدرجة أكبر حتى تتجز مهامها، لكن ذلك لن يكون ممكناً قبل عقد قمة رؤساء الدول. ويفسر هذا الوضع حاجة أمانة اتحاد المغرب العربي المتزايدة لمزيد من الدعم من طرف شركائها بما فيهم اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. وقد حصل المكتب على دعم لجنة

الموارد العابرة للحدود للقيام بدراسة جدوى حول آلية التمويل الذاتي. وذلك ما سيتم في 2013، لكن تنفيذ نتائج هذه الدراسة سيكون صعبا دون قرار عالي المستوى من الهيآت النظامية لاتحاد المغرب العربي.

51. وأظهرت نشاطات الفترة قيد الاستعراض أن التكامل الإقليمي لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للدول الأعضاء وإن كان التزامها بإعادة إطلاق اتحاد المغرب العربي لم يترجم بعد إلى عمل ملموس. ومن شأن الفاعلين غير الحكوميين والمنظمات الحكومية والمؤسسات الفنية بأن تلعب دورا أساسيا ليس فحسب في إعادة إنعاش التكامل الإقليمي، بل كذلك في مجال تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي بشمال إفريقيا. وقد أكد التفاعل بين المكتب وأصحاب المصلحة خلال الاجتماعات المشتركة، ولاسيما خلال الاجتماع التشاوري حول التكامل الإقليمي المنعقد في بداية يناير 2013، على الحاجة إلى مزيد من التآزر.

إنشاء شبكات مع الدول الأعضاء ولفانديتها

52. تحسن ظهور المكتب إلى حد كبير بفضل التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في شمال إفريقيا، وخاصة اتحاد المغرب العربي، والمؤسسات الرسمية المغربية كالمفوضية السامية للتخطيط والمسؤولين الكبار بها، وكذا الجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمهنيين الشباب، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وفاعلين تنمويين آخرين. وقد ساهمت جهود المكتب وبشكل فعال في إعداد أدوات إدارة المعرفة واستخدامها في هذا البروز، والمكتب عاقد العزم على معالجة التحدي المتمثل في استخدام هذه الأداة على نطاق أوسع وبشكل أكثر انتظاما.

المرفق: قائمة اجتماعات المكتب خلال سنة 2013

From	To	Title of the Conference/ Meeting/ Event (in full)	Venue (Place and city)
15 Jan	15 Jan	Annual meeting of the subregional coordination mechanism (SRCM) for the United Nations system-wide support to AU and its NEPAD programme, especially in the context of the Multi-Year Programme with RECs: Concertation meeting on the Maghreb integration perspectives in the new sociopolitical context	Rabat, Morocco
26 Feb.	1 st March	Annual session of the Intergovernmental Committee of Experts (ICE) of the Subregional Office for North Africa	Rabat, Morocco
26 Feb.	27 Feb	Ad hoc expert group meeting on sophistication and diversification of North Africa economies	Rabat, Morocco
14 April	16 April	Workshop on the measurement of the information society in the Maghreb	Algiers, Algeria
23 April	24 April	Seminar for professionals and other stakeholders on governance and social policy: Mainstreaming Migration in Development Plans and Strategies	Rabat, Morocco
June	June	Ad hoc expert group meeting on gender and rural development in the Maghreb countries	TBD
June	June	Renewable Energy and regional integration in North Africa	Cairo, Egypt
11 Sept.	12 Sept.	Evaluation of environmental performances in Morocco	Rabat, Morocco
7 Nov.	9 Nov.	7 th Annual Mediterranean Colloquium	Rabat, Morocco
Dec.	Dec.	North African Development Forum: Development challenges in North Africa	TBD
1 Oct.	2 Oct.	Workshop on impact evaluation tools of common regional integration policies in the Maghreb: Proposed roadmap for the revision of the Convention on social security of the Arab Maghreb Union (AMU)	Rabat, Morocco
-	-	Workshop for high-level decision makers and other stakeholders on strengthening the monitoring capacities of member States for Rio+20	TBD
-	-	Workshop for professionals and other stakeholders on the 2008 SNA	TBD
Sept.	Sept.	Annual meeting of the subregional coordination mechanism (SRCM) for the United Nations system-wide support to AU and its NEPAD programme, especially in the context of the Multi-Year Programme with RECs	TBD

